

مادة ٤ - تضاف إلى البند (٨) من الجدول رقم (٥) الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :
" ومع ذلك يخضع استهلاك الغاز والبوتاجاز في الأغراض الصناعية لرسم قدره تسعمائة مليم عن كل طن " .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)
أنور السادات

قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٤

في شأن إقرار ماتم صرفه من بدل تخصص للهندسين في الجهاز المركزي للتدريب خلال السنتين ١٩٦٩/١٩٧٠ و ١٩٧٠/١٩٧١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعتبر صحيحا ماتم صرفه من بدل تفريغ للهندسين الذين كانوا يعملون بالجهاز المركزي للتدريب دون تخصيص وظائف هندسية لهم في موازنة الجهاز خلال السنتين ١٩٦٩/١٩٧٠ و ١٩٧٠/١٩٧١

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

رأى مجلس القمم المختص ، ويجوز أن يشمل التعيين طبقا لهذا الحكم ، ولوقبل بلوغ الخامسة والستين ، الأساتذة الذين لم يقيدوا من حكم الفقرة السابقة إذا زالت الأسباب التي جعلتهم يظلون عند بلوغ سن المعاش بعدم الاستمرار في العمل " .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعدل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما صدر برئاسة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولييه سنة ١٩٧٤)
أنور السادات

قانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٤

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١
بتقرير رسم دفعة

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ بتقرير رسم دفعة ، النص الآتي :

" وفي تطبيق حكم هذه المادة يقصد بالحكومة وزارات الحكومة ومعالجها ووحدات الحكم المحلي والهيئات العامة " .

مادة ٢ - تعفى الهيئات العامة من سداد مالم يحصل من رسوم الدفعة المستحقة عليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣ - يضاف إلى المادة ٣ من الفصل الخامس من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥١ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

" (و) وما يصرف كعمولة من المؤسسة المصرية العامة لاستزراع وتربية الأراضي إلى مكاتب تسخير ورعاية العمال الموسمين التابعين للمناطق لتنطية المصروفات الإدارية والمكافآت التي تحصلها هذه المكاتب " .